بحوث قسم التاريخ والحضارة

العلاقات العثمانية الأمريكية من ١٨٣٩م حتى نهاية الحرب الأهلية الأمريكية ١٨٥٦م

الباحث/عبدالرؤوف جاب الله أحمد جاب الله

الملخص:

تم أول اتصال بين الدولة العثمانية والولايات المتحدة الأمريكية بصورة غير مباشرة عن طريق النيابات العثمانية في شمال إفريقيا، وهي الجزائر، وطرابلس الغرب، وتونس. وكانت المعلومات البسيطة قد سبقت ذلك الاتصال، فقد عرف العثمانيون القليل عن النظم السياسية والاقتصادية للأمريكيين، واقتصرت العلاقة بين الطرفين في عهد المستعمرات الأمريكية على هجرة بعض عائلات الأناضول الغربية إلى الأراضي الأمريكية، كما أن الأمريكيين لم تكن تربطهم بالدولة العثمانية علاقات تجارية؛ فيما عدا ما تسرب من السلع بينهما منذ عام ١٧٨٥ من خلال وساطة شركة الليفانت البريطانية. أما المعلومات الخاصة بالعثمانيين فقد انتقلت إلى الأمريكيين عن طريق بعض المهاجرين الأوروبيين أو بعض الكتابات البريطانية، وللعلم فإن تلك المعلومات عن العثمانيين كانت تخضع للرؤية الأوروبية المتأثرة بالصراع الديني واللغوي والثقافي والتاريخي بين الدول الأوروبية والدولة العثمانية ، ومن ثم فقد شاع بين الأمريكيين أن العثمانيين هم (أعداء المسيحيين). وقد روج الأوروبيين عن العثمانيين الكثير من الشائعات التي شوهت صورتهم أمام الأمريكيين، ولكن هذه الشائعات لم تتمكن من التأثير على التوجه الأمريكي، ولذا فإن جهود الأمريكيين الطموحين في المجال التجاري هي التي فتحت الباب لتأسيس علاقة تجارية بين الطرفين وإذا ما أردنا أن نذكر موقف الولايات المتحدة من الحركة الإصلاحية في الدولة العثمانية فإننا نجد أنها لقيت تأييد كبير من قبل بورتر الوزير الأمريكي في استانبول .

ملخص انجليزي

The first contact between the Ottoman Empire and the United States of America took place indirectly through the Ottoman prosecutors in North Africa, namely Algeria, Tripoli in the West, and Tunisia. Simple information had preceded that contact. The Ottomans knew little about the political and economic systems of the Americans. The relationship between the two parties during the era of the American colonies was limited to the migration of some Western Anatolian families to American lands, and the Americans did not have commercial relations with the Ottoman Empire; Except for what had been leaked of goods between them since ١٧٨٠ through the mediation of the British Levant Company. As for the information about the Ottomans, it was transmitted to the Americans through some European immigrants or some British writings, and for information, that information about the Ottomans was subject to the European vision affected by the religious, linguistic, cultural and historical conflict between European countries and the Ottoman Empire, and then it became common among the Americans that the Ottomans are (enemies of the Christians). If we want to mention the position of the United States From the reform movement in the Ottoman Empire, we find that it received great support from Porter, the American minister in Istanbul.

مقدمة

تم أول اتصال بين الدولة العثمانية والولايات المتحدة الأمريكية بصورة غير مباشرة عن طريق النيابات العثمانية في شمال إفريقيا، وهي الجزائر، وطرابلس الغرب، وتونس. وكانت المعلومات البسيطة قد سبقت ذلك الاتصال، فقد عرف العثمانيون القليل عن النظم السياسية والاقتصادية للأمريكيين، واقتصرت العلاقة بين الطرفين في عهد المستعمرات الأمريكية على هجرة بعض عائلات الأناضول الغربية إلى الأراضي الأمريكية، كما أن الأمريكيين لم تكن تربطهم بالدولة العثمانية علاقات تجارية؛ فيما عدا ما تسرب من السلع بينهما منذ عام ١٧٨٥ من خلال وساطة شركة الليفانت البريطانية.

صور التقارب بين الدولة العثمانية والولايات المتحدة الأمريكية:

أما المعلومات الخاصة بالعثمانيين فقد انتقلت إلى الأمريكيين عن طريق بعض المهاجرين الأوروبيين أو بعض الكتابات البريطانية، وللعلم فإن تلك المعلومات عن العثمانيين كانت تخضع للرؤية الأوروبية المتأثرة بالصراع الديني واللغوي والثقافي والتاريخي بين الدول الأوروبية والدولة العثمانية. ومن ثم فقد شاع بين الأمريكيين أن العثمانيين هم (أعداء المسيحيين). وقد روج الأوروبيين عن العثمانيين الكثير من الشائعات التي شوهت صورتهم أمام الأمريكيين، ولكن هذه الشائعات لم تتمكن من التأثير على التوجه الأمريكي، ولذا فإن جهود الأمريكيين الطموحين في المجال التجاري هي التي فتحت الباب لتأسيس علاقة تجارية بين الطرفين[١].

وتعد حركة الإصلاحات العثمانية صحوة كبرى في تاريخ الدولة العثمانية خاصة وأنها جاءت في نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر. وقد كان أن بدأت الدولة العثمانية في سياسة التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية ولاقت تأييد واسع من قبل الولايات المتحدة نحو سياسة الإصلاح، وحقيقة أن الإصلاح قد بدأ منذ عهد السلطان سليم الثالث ١٧٨٩ – ١٨٠٧م ، وواصل خطوات إيجابية أثناء حكم السلطان محمود الثاني ١٨٠٨ – ١٨٣٩م ، لكنه أثمر مع السلطان

عبد المجيد ١٨٣٩ – ١٨٦١م الذي ارتبط عهده بصدور خط كلخانه(*) والخط الهمايوني عام ١٨٥٦م(**) اللذين كان لهما الأثر الواضح على الحركة الإصلاحية.

وعند التعرض لخط كلخانه نلمس التغير الذي طرأ على سياسة الدولة العثمانية، والاعتراف صراحة بأسباب الوهن ونقاط الضعف، ورصد الإجراءات التي يمكن أن تعيد للدولة قوتها وصيانة حقوق الرعايا برفع المعاناة عنهم في مختلف المجالات (٢).

وإذا ما أردنا أن نذكر موقف الولايات المتحدة من الحركة الإصلاحية في الدولة العثمانية فإننا نجد أنها لقيت تأييد كبير من قبل بورتر الوزير الأمريكي في استانبول والذي كان ينقل لحكومته تلك التطورات الإصلاحية فيقول: "هناك إصلاحات في كل شيء في السلطنة. وكأن هؤلاء الأتراك ليسوا أتراك الزمن الماضي، فالمدارس تفتح في كل ناحية من الدولة حتى في القرى والضواحي، وستكون فائدة هذا كبيرة لأن المبشرين الأمريكيين يلعبون دوراً في العملية التعليمية في هذه المدارس (أي مدارس البعثات التنصيرية) وبدأ تأثيرهم يظهر"(٣).

وهكذا لمس بورتر مدى الفوائد التي كانت ستعود على الأمريكيين من وراء حركة الإصلاحات العثمانية؛ خاصة في المجالات التي كانت ترعاها البعثات التنصيرية الأمريكية. تلك البعثات التي حظيت دائماً باهتمام حكومتها ولذلك يقول بورتر "ومن ثم فإن مجال التعليم سيكون أهم مجال تتحقق فيه الفائدة في العلاقات بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية"، ويبدو أن تقرير بورتر قد راعى جهود السلطان وعزمه على المدنية والإصلاحات كلما ازدادت تقديراً له ولاشك أن بورتر كان ينقل صورة الاهتمام العثماني لحركة الإصلاحات إلى حكومته مما أدى إلى انعكاسها على علاقتهما وزاد من تقاربهما.

كذلك نستطيع أن نلمس موقف آخر للولايات المتحدة في نهاية موكب حركة التنظيمات العثمانية وذلك في عام ١٨٧٦م، عندما أعلن السلطان عبد الحميد الثاني عن عزمه على تغيير تلك الخطوة؛ وباركتها خاصة وأنها رأت فيها من وجهة النظر الأمريكية إشراقاً لشمس الديمقراطية التي كانت تدرك معناها تماماً نظراً لشكل العمود الفقري للسياسة الأمريكية، ووجهت النظارة الخارجية العثمانية عام ١٨٧٧م دعوة إلى مفوضية الولايات المتحدة باستانبول لحضور افتتاح البرلمان العثماني في قصر (ضلمه باختشي)(٤).

ويبدو أن العثمانيين رغبوا في حضور الدبلوماسيين الأمريكيين من اجل محو الصورة الأوتوقراطية القديمة التي ارتسمت لديهم.

وقد نقلت صورة اجتماع البرلمان بدقة إلى حكومة الولايات المتحدة بواسطة سفيرها في استانبول هوارس منيارد، الذي يقول "ومثل هذا الجهاز تجديد عظيم على الأعراف التقليدية لهذه الحكومة وسوف أراقب التجربة باهتمام عظيم"(٥).

المضايق العثمانية والمصالح الأمريكية فيها:

تعود مشكلة المضايق العثمانية إلى معاهدة كوتشوك قينارجه ١٧٧٤م(*) فبمقتضاها حصلت السفن التجارية الروسية على حق المرور عبر المضايق العثمانية من وإلى البحر الأسود، وعلى هذا مُنحت حقوق مماثلة للسفن التجارية التابعة للدول الأخرى(٦). وفي عام ١٨٣٠م عقدت الولايات المتحدة معاهدة مع الدولة العثمانية إلا أن التجارة الأمريكية كانت محدودة في ذلك الوقت، ونظراً لأن هذه الاتفاقية كانت تحدد موقف السفن غير التجارية، وبمقتضى الاتفاقية فقد حصلت بعض الخلافات البسيطة بينهما بسبب مرور السفن الحربية الأمريكية عبر المضايق(٧).

سعت روسيا إلى الحصول على مميزات في المضايق العثمانية بالاتفاق على إغلاق المضايق أمام السفن الحربية للدول التي لا تقع على سواحل البحر الأسود وفتحها أمام السفن الحربية الروسية(٨).

وقد أكدت اتفاقية لندن ١٨٤٠م الحرية التجارية في وقت السلم والإغلاق التام أمام السفن الحربية في كل الأوقات، وهذا تحدي واضح للمصالح الروسية في المضايق وطالما كانت الدولة العثمانية في حالة سلم لم يكن لأية سفن حربية أجنبية الحق في أن تدخل المضايق ووافقت الدول الموقعة على الالتزام بهذه القاعدة(٩).

لم تضيع حكومة الولايات المتحدة فرصة الاقتراب من الدولة العثمانية أثناء حرب القرم؛ رغم ضآلة الاهتمام السياسي الظاهر بالمنطقة في فترة الانعزالية الأمريكية النسبية في القرن التاسع

عشر. ويبدو أن الأطماع الروسية في المضايق العثمانية قد جعلت الولايات المتحدة تبدي اهتماماً أكثر ظهر ذلك في شكل بعض المساعدات الأمريكية في حرب القرم إلى جانب العثمانيين بشكل فعال، كذلك استخدمت الدولة العثمانية في الحرب بعض السفن التي تم بناؤها في استانبول بمعرفة الخبرة الأمريكية.

وفي هذا دلالة واضحة على حرص حكومة الولايات المتحدة على الاقتراب من العثمانيين، وتقديم المساعدة لهم وأن ذلك فيه حماية المصالح الأمريكية في الدولة العثمانية. ورغم أن الولايات المتحدة غير مقيدة بالاتفاقيات الخاصة بالمضايق العثمانية لأنها لم تكن طرفاً فيها، إلا أنها لم تكن لتقبل القيود التي فرضتها تلك المعاهدات على مرور السفن الأمريكية بمضيق الدردنيل في الفترة السابقة لحرب القرم(١٠). وكانت من قبل حريصة على عقد اتفاقيات تجارية مع الدولة العثمانية منذ عام ١٨٣٠م(١١).

وفي عام ١٨٥٨م حدثت بعض الصعاب بسبب قدوم فرقاطة أمريكية تحمل أكثر من خمسين مدفع إلى استانبول . وقام ممثلي الدول الأوروبية وروسيا بالاحتجاج لدى الباب العالي الذي قام بدوره بالاحتجاج لدى الوزير الأمريكي في استانبول ، وغادرت الفرقاطة عائدة إلى مياه البحر المتوسط بعد زيارة السلطان عبد المجيد الأول لها ليظهر احترامه للأمريكيين لحسن استقبالهم للضباط البحريين العثمانيين في الولايات المتحدة عام ١٨٥٧م وبرر المستشار الروسي حينها اعتراض حكومته على وجود الفرقاطة الأمريكية بأنه ليس بسبب عواطف غير ودية تجاه الولايات المتحدة ولكن لأنها كانت مهتمة بتطبيق المبادئ التي تضمنتها معاهدة باريس (١٢).

وجاء الرد من وزير الخارجية الأمريكي إلى الوزير الأمريكي في سان بطرسبرج بأنه طالما أن الولايات المتحدة لم تكن طرف في معاهدة باريس فإنها ليست ملزومة ببنود المعاهدة. ولم تتصرف طبقاً لوجهات نظر أي من هذه الدول الأوروبية عدا الدولة العثمانية. وفي عام ١٨٦٦م أبلغ الوزير الأمريكي وزير خارجيته بأن رأيه اتفق مع رأي الوزراء الأوروبيين؛ فقاموا برفع مذكرة إلى الباب العالي تطلب السماح للسفن الشراعية بالمرور عبر المضايق خلال الليل(١٣).

وفي عام ١٨٦٦م وصلت إلى استانبول سفينة حربية أمريكية تحت قيادة ستيدمان واستقبله الصدر الأعظم وكانت مدة الزيارة أحد عشر يوماً. وتقابل مع السفيرين البريطاني

والروسي ولاحظ الوزير الأمريكي أنه لم تكن هناك أية مشكلة أو عقبة خلال الزيارة، وأن تلك السفينة كانت ثاني سفينة حربية تدخل استانبول منذ المعاهدات التي تستبعد السفن الحربية التي تزيد في حجمها عن سفن البريد؛ حيث أن الأولى قدمت عام ١٨٥٨م والثانية عام ١٨٦٦م.

والدليل على عمق العلاقات العثمانية الأمريكية في تلك الفترة أنه لم يُسمح لأية سفينة أوروبية مثل حجم تلك السفينتين بالمرور عبر المضايق إلى استانبول . وأدى هذا التساهل من الباب العالي إلى تحقيق مكاسب مالية للحكومة الأمريكية، والحصول على مميزات جديدة فقام الكونجرس حينئذ بتوجيه طلب إلى الرئيس الأمريكي اندرو جونسون حيث يراسل الوزير الأمريكي في استانبول بالإلحاح على الباب العالي لإلغاء كل القيود المفروضة على المضايق. ومحاولة الحصول على منح كل السفن الأمريكية حق الملاحة في المضايق. وذلك لأن الولايات المتحدة لم تكن طرف في المعاهدات القائمة؛ وكان ذلك يضر بالتجارة الأمريكية ويتعارض مع المعاهدة الأمريكية العثمانية لعام ١٨٦٢م[١٤]. ورغم ذلك لم يتخذ أي إجراء طبقاً لطلب الكونجرس [١٥].

وفي عام ١٨٦٨م قام الأميرال ديفيد جلاسجو بزيارة إلى استانبول بسفينة حربية أمريكية. وكان ذلك بمثابة اختبار للمبادئ التي كانت تحكم مرور السفن الحربية الأمريكية في المضايق. ونظراً لأن تلك السفينة كانت حمولتها في حدود قيود الحمولة المنصوص عليها في معاهدة باريس ١٨٥٦م فقد منحت فرمان بمرورها على الفور.

وبعد أيام من تلك الواقعة تردد أن هناك سفينة رابعة وهي الخاصة بالقيادة والتابعة للأميرال فراجون عند مدخل الدردنيل تنتظر تعليمات الأميرال؛ وأراد الوزير الأمريكي بأن يعامل الضابط معاملة خاصة؛ ولهذا تباحث مع الصدر الأعظم عالي باشا ووزير الخارجية فؤاد باشا بشأن إصدار فرمان للاستثناء من القواعد الواردة في معاهدة باريس؛ فقد طلب من الوزير الأمريكي تقديم طلب رسمي إلى الباب العالي وفي نفس الوقت أرسل الباب العالي مذكرة إلى الدول الموقعة على معاهدة باريس والتي لها ممثلون في استانبول يبلغهم بأن السلطان عبد العزيز الأول قد منح أذن استثنائي بمرور تلك السفينة وذلك لأن جلالة السلطان يظهر تقديره للجمهورية الأمريكية الكبرى، وقد عبر الوزير الأمريكي لوزير خارجية الدولة العثمانية عن سروره

لإجراء هذا الاستثناء، كما رد قائد السفينة فراجون بإقامة حفل على متن السفينة للصدر الأعظم ووزير الخارجية مع الهيئات الدبلوماسية للطرفين، ولاشك أن يكون الهدف من هذه الدعوة على متن السفينة هو الاستعراض الأمريكي لإظهار مدى جودة صناعة السفن الأمريكية أمام العثمانيين وممثلي الدول الأوروبية . وفي نفس العام أرسل الباب العالي خطاب إلى الدول بما فيها الولايات المتحدة بشأن منع مرور السفن الأمريكية الأجنبية من المرور في الدردنيل والبسفور طبقاً لاتفاقيه ١٨٤١م ومعاهدة ١٨٥٦م(١٦).

ومما سبق نرى مدى حرص الباب العالي على تقارب العلاقة بين الدولتين وتذليل الصعوبات التي تؤدي إلى توتر العلاقات حتى وإن أدى الأمر إلى اتخاذ إجراءات استثنائية.

والواقع أن الولايات المتحدة سعت في ذلك الوقت إلى تأكيد أن عدم توقيعها على الاتفاقيات الخاصة بالمرور في المضايق يجعلها في وضع استثنائي. وكانت الدولة العثمانية تميل إلى قبول هذا الوضع حيث أنه ليس هناك ما يثبت دعوة الولايات المتحدة من قبل السلطان العثماني للتوقيع على أي اتفاقيات. ولم تكن هناك مشاكل تخص المرور في المضايق فيما بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية في الفترة ما بين ١٨٧٣-١٨٩٥م، على الرغم من أنه كانت هناك تطورات مؤثرة على الدولة العثمانية في ذلك الوقت ومنها ثورة البلقان ١٨٧٥م. والتي أدت إلى اشتعال الحرب الروسية العثمانية ١٨٧٧-١٨٧٨م والتي انتهت بانتصار روسيا وفرضها مواد صلح سان ستيفانو ١٨٧٨م(١٧).

وجاء في نص المادة الرابعة والعشرون لهذا الصلح على أن مضيقي البسفور والدردنيل سوف يبقيان مفتوحان في وقت الحرب والسلم أمام السفن التجارية للدول المحايدة التي تقصد أو تغادر الموانئ الروسية. ونتيجة لذلك فإن الباب العالي تعهد بألا يقيم من الآن فصاعداً في موانئ البحر الأسود حصار يتعارض مع التصريح الموقع في باريس ١٨٥٦م.

وفي أثناء الحرب الروسية-العثمانية اغتنمت حكومة الولايات المتحدة فرصة أخرى للاقتراب من الدولة العثمانية وذلك عندما وافقت على طلب الدولة العثمانية شراء الأسلحة والذخيرة وقد عاد ذلك على الولايات المتحدة بمكاسب مالية(١٨).

إلا أننا لا نستطيع أن ننكر الفوائد السياسية والتي تمثلت في ظهور النجم الأمريكي في سماء السياسة العثمانية خاصة والسياسة الدولية عامة وخاصة أن سياسة السلطان عبد الحميد كانت ترمي إلى الابتعاد عن بريطانيا وفرنسا والاعتماد على قوى جديدة مثل ألمانيا والولايات المتحدة (١٩).

وفي عام ١٨٩٥م أرسلت الولايات المتحدة سفينتين أمريكيتين إلى المياه العثمانية بسبب الاضطرابات الأرمنية، وطلب قائد السفينة من الوزير الأمريكي تيريل الحصول على إذن من الباب العالي حتى يتمكن من زيارة استانبول لإجراء بعض المباحثات مع الوزير الأمريكي ؛ تتعلق بالاضطرابات الأرمنية، ولكن رفض السلطان عبد الحميد هذا الطلب وذلك خشية من وقوف الولايات المتحدة مع الطائفة الأرمنية المسيحية ودعمها؛ لاسيما وأن السلطان كان يدرك مساندة الولايات المتحدة وشعبها وبعثاتها التنصيرية للطائفة المسيحية الأرمنية. وأرسلت الولايات المتحدة إلى قائد السفينتين تعليمات ، والتي تفرض عليه إعلان المسئولين العثمانيين بأن قوته لن تستخدم لحماية الثوار الأرمن الذين يحملون جواز سفر أمريكي، والقادمين إلى الدولة العثمانية من قبرص(٢٠).

بعد ذلك تقدم الوزير الأمريكي بطلب آخر للحصول على إذن لسفينة أمريكية أخرى للمرور في المضايق. وفي عام ١٨٩٦م أبلغ الوزير العثماني في واشنطن وزارة الخارجية الأمريكية أن الباب العالي رفض الطلب وذلك بسبب أن الولايات المتحدة لم تكن ضمن الدول الموقعة على معاهدة باريس، ويبدو أن السياسة العثمانية تغيرت تجاه الولايات المتحدة في ذلك الوقت، وذلك بسبب وقوف الولايات المتحدة مع الطائفة الأرمنية المسيحية(٢١).

ولم تكن هناك أحداث ذات أهمية في الفترة ما بين١٨٩٦-١٩١٤م في تطور سياسة الولايات المتحدة نحو مشكلة المضايق العثمانية باستثناء ما حدث في عام ١٩٠٨م عندما طلب ليشمان السفير الأمريكي في استانبول من الباب العالي الحصول على إذن للسفينة حربية أمريكية بالمرور في المضايق على أساس أنها اختيرت لتُرسل إلى استانبول كسفينة حراسة؛ وصدر لها الإذن

من الباب العالي واعتبر الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت ١٩٠١-١٩٠٩م أن الموافقة على الطلب دليل على مدى الصداقة بين الدولتين[٢٢].

وبسبب الاضطرابات التي حدثت عام ١٩٠٩م بين حكومة الاتحاديين والسلطان عبد الحميد وأدت على عزله وانفراد الاتحاديين بالسلطة فقد ابتعدت السفينة عن استانبول لفترة مؤقتة[٢٣].

ومما سبق ندرك أن وجود هذا العدد من السفن الأمريكية كان كافياً لحماية مصالح الولايات المتحدة إذا تعرضت للخطر، وكذلك رأينا عبر الأحداث التاريخية مدى تقارب العلاقات العثمانية الأمريكية رغم الصعوبات التي واجهتها في بعض الأحيان؛ والتي كادت أن تؤثر بالسلب وخاصة موقف الولايات المتحدة الأمريكية من المشكلة الأرمنية، ووقوفها بجانب الأرمن وبالنسبة لمشكلة المضايق العثمانية فإنها كانت مهمشة لدى الولايات المتحدة وليست في بؤرة اهتمامها وذلك لأن المصالح الأمريكية تركزت على البعثات التنصيرية.

العلاقات العثمانية الأمريكية إبان الحرب الأهلية الأمريكية ١٨٦١-١٨٦٥م :

كانت رسالة التهنئة التي بعث بها الرئيس الأمريكي إبراهام لينكولن[*] إلى السلطان العثماني عبدالعزيز الأول بمناسبة جلوسه على عرش الدولة العثمانية مصدر سعادة للسلطان وهذا تأكيد على استمرار علاقة التقارب بين الدولتين ، وقد ظهر هذا واضحاً أثناء الحرب الأهلية في الولايات المتحدة ١٨٦١-١٨٦٥م .

كان لاندلاع الحرب الأهلية الأمريكية في أبريل ١٨٦١م أثره في النشاط الاقتصادي الأمريكي مع الدولة العثمانية إلا إنه من الناحية الأخرى كان هناك تزايد في النشاط الدبلوماسي والقنصلية الأمريكية ، فقد كانت المسائل السياسية هي التي تشكل أهمية خاصة للحكومة الأمريكية في تلك

المرحلة بما تشكله من عامل مؤثر على نتيجة الحرب[٢٤].

وعلى الرغم من أن تأثير هذا الأمر يعد هامشياً من جانب الدولة العثمانية لأنها دولة محايدة إلا أن الحكومة الأمريكية أرادت الحصول على إجابة مباشرة عن الموقف العثماني من هذه

الحرب الأهلية ،ولم تكن الحكومة الأمريكية تخشى المساعدة المباشرة للكونفدراليين على صورة تدخل مسلح، ولكنها كانت تخشى تقديم المساعدة إلى بعض السفن المسلحة العائدة للجنوبيين والتي قد تقوم بالتعرض للسفن التجارية العائدة للحكومة الفيدرالية المتحاربة معها في البحر المتوسط.

جاء التأكيد على التوجه الأمريكي من هذه المسألة عن طريق المذكرة الرسمية التي رفعها سكرتير الممثلية الأمريكية ومترجمها في استانبول جون بي براون، إلى وزير خارجية بلاده في ٢٩مايو ١٨٦١م إجابة على التعميم المرفوع من وزير الخارجية الأمريكي وليم سيوارد(**) في ٢٠ أبريل الذي جاء فيه " لقد تم تسلم تعميمكم المؤرخ في ٢٠ أبريل المعنون إلى الوزير السابق جيمس ويلمز الذي يتضمن منع إمداد وتجهيز السفن المسلحة في تركيا والتي كانت تستهدف السفن التجارية الأمريكية وإنني سوف أبذل قصارى جهدي لتنفيذ هذه التعليمات وإن الوزير المقيم السابق قد أعطاني التعليمات السابقة الصادرة من وزارة الخارجية المؤرخة في ٢٨فبراير و٩مارس من العام نفسه التي لم يقم بصددها بأي شيء"(٢٥).

وفي مذكرة رسمية أخرى وجهها جون بي براون إلى خارجية بلاده في ١٧يوليو ١٨٦١م بيّن فيها الموقف الودي الذي أبداه الصدر الأعظم محمد أمين عالي باشا ووزير الخارجية العثماني علي باشا وتعاطفهما مع حكومة الاتحاديين ووحدة البلاد، واستنكار الصدر العظم مبدأ انفصال الجنوب، ومما له مغزاه في موقف الصدر الأعظم ومحاولته استمالة الإدارة الأمريكية في أية مواقف مشابهة قد تتعرض لها الدولة العثمانية؛ إذ عد "أن مثل هذه الحركات الانفصالية تعمل على تدمير أي بلد تحصل فيه وبصورة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتمد على قوتها على وحدة الاتحاد"(٢٦).

وقد قدرت الحكومة الأمريكية الموقف العثماني الودي من قضية الحكومة الاتحادية، واستثمر وليم سيوارد وزير الخارجية الأمريكي فرصة تسلم إدوارد جوي موريس مهام منصبه كوزير مقيم في القنصلية الأمريكية في استانبول إذ أكد عليه في ٢٨ أغسطس ١٨٦١م، وجوب تقديم التهاني نيابة عن الرئيس إبراهام لنكولن لتولي السلطان عبد العزيز مقاليد السلطنة، وأن يبلغ

المسؤولين العثمانيين بأن الحكومة الأمريكية ستستمر في مواقفها الودية، وأنها تأمل بزيادة النشاطات الاقتصادية من خلال عقد الاتفاقيات التجارية بين البلدين. ولعل هذا الأمر كان يعد إشارة إلى المفاوضات التي كانت سارية بين الحكومتين لعقد اتفاقية عام ١٨٦٢م(٢٧).

وفي المقابل أعرب السلطان عبد العزيز بعد مقابلة جوي موريس عن امتنانه من رسالة التهنئة التي بعثها الرئيس لنكولن بمناسبة جلوسه على العرش وأبدى أمله بانتهاء الحرب التي تشهدها الولايات المتحدة الأمريكية وإعادة السلام والوفاق بين الشعب الأمريكي بأكمله(٢٨).

وجاء رد موريس مناسباً مع ما بداخل صدر السلطان إذ أكد أن الولايات المتحدة صديق حقيقي للدولة العثمانية وأنها تعمل بإخلاص من أجل المحافظة على سيادة الدولة العثمانية.

ويتبلور موقف الحكومة العثمانية الرسمي من قضية الاتحاديين من خلال الجهود التي بذلها موريس مع المسؤولين العثمانيين عن طريق إصدارها سلسلة من الفرمانات عام ١٨٦٢م؛ وكخطوة أولى منع الفرمان الصادر في ٢٦ مارس من العام نفسه جميع العثمانيين والأجانب الموجودين في الدولة العثمانية من تجهيز أو إعداد سفن تخصص لأعمال السلب والنهب ضد تجارة الولايات المتحدة الأمريكية، كما أكد الفرمان على منع دخول مثل هذه السفن الموانئ العثمانية سواء بأسلابها وغنائمها أو بدونها وإن كان قد استثنى من ذلك حالة عطل السفن وتلفها حيث سمح لها بالتوقف لمدة ٢٤ ساعة فقط(٢٩).

وفي ٦ مايو عام ١٨٦٢م قدم الصدر الأعظم محمد أمين عالي باشا دعماً حقيقياً وملموساً لقضية الاتحاديين من خلال إصدار فرمان آخر منع بموجبه دخول جميع السفن التي كانت تتعرض للسفن التجارية الأمريكية سواء كانت سفن قرصنة أو غيرها من السفن. وقد استثنت هذه الفرمانات جميع السفن الأمريكية العائدة للحكومة الاتحادية من أية قيود أثناء دخولها وخروجها من الموانئ العثمانية(٣٠).

وعلى الرغم من عدم حدوث قرصنة من الجنوبيين أثناء الحرب الأهلية في البحر المتوسط إلا أنه كان لهذه الفرمانات العثمانية أثرها الطيب على الحكومة الأمريكية إذ كشف الرئيس الأمريكي لنكولن عن امتنانه للسلطان العثماني على ما قدمه من موقف ودي، كما كشف عن أمله في أن تتبع الدول الأخرى بادرة الدولة العثمانية(٣١).

تعود أهمية الموقف الودي العثماني من قضية الاتحاديين بأنه على الرغم من النفوذ القوي لبريطانيا وفرنسا على البلاط العثماني اللتان كانتا تعترفان بشرعية الحرب بين الجنوب والشمال إلا أن الحكومة العثمانية استمرت في موقفها الودي المساند للحكومة الاتحادية(٣٢).

ويعزي هذا الموقف الودي لدى السلطان العثماني إلى تأثير الوزير المقيم الأمريكي في استانبول جوي موريس فضلاً عن أثر ذكريات حركات انفصال محمد علي باشا في مصر وحرب اليونان هي التي دعته إلى عدم تشجيع مثل هذا النوع من التمرد(٣٣).

أما فيما يتعلق بأحداث الحرب ففي تقرير منفصل بعث به الوزير المقيم الأمريكي جوي موريس في ١٩ أبريل ١٨٦٥م إلى وزارة الخارجية الأمريكية ذكر فيه البهجة الكبيرة التي سادت الأوساط العثمانية عند سماع أخبار انتصارات قوات الجنرال يوليس كرانت في معركة بطرسبرج ومعركة ريتشموند في ٣ أبريل ١٨٦٥م التي أنهت الحرب الأهلية الأمريكية(٣٤).

فضلاً عن ذكر التهنئة المقدمة من جميع أعضاء الحكومة العثمانية بمناسبة إعادة انتخاب الرئيس لنكولن، وقد نقل موريس في تقريره الحزن الكبير الذي ساد أوساط السياسيين والمثقفين بعد اغتيال الرئيس لنكولن في ١٤أبريل ١٨٦٥م، وخشية الحكومة العثمانية وقلقها من مؤهلات وسياسة الرئيس الجديد اندرو جونسون لذلك قام بنشر سيرة حياة الرئيس جونسون في الصحف الصادرة في العاصمة استانبول ، وكان لهذا العمل أثره الطيب على الحكومة العثمانية في ضمان استمرارية دعم الحكومة العثمانية، وإسنادها للحكومة الأمريكية الجديدة (٣٥).

واعترافاً بالجميل الذي قامت به الدولة العثمانية تجاه الولايات المتحدة أثناء الحرب الأهلية قامت بإرسال القائد ستيدمان إلى استانبول للتعبير عن ذلك وعندما وصل المسئول الأمريكي عام ١٨٦٦م استقبله المسؤولين العثمانيين ببالغ الترحيب وكرّم السلطان عبد العزيز الأول الوفد الأمريكي وهنئهم بانتصار الشماليين(٣٦).

وبعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية تعرضت البعثات التنصيرية الأمريكية للمضايقات من الباب العالي. وذلك بسبب زيادة نشاطها وكانت الولايات المتحدة على وشك الرد بصورة حادة

على تلك المضايقات؛ لكن وزير خارجيتها وليم سيوارد أنقذ الموقف حينما ذكر حكومته بموقف الدولة العثمانية أثناء الحرب الأهلية حيث قال: " في أشد الأوقات حرجاً في الولايات المتحدة كانت الدولة العثمانية هي الدولة الوحيدة التي تساند الاتحاد الأمريكي أنسيتم لها ذلك ... ؟"(٣٧)

الهوامش:

(١) دكستر بركنس: فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة وتحليل، ترجمة: حسين عمر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٢م، ص ٨٧، وكذلك بوندار يفسكي : الغرب ضد العالم الإسلامي، ترجمة: إلياس شاهين، د/ت، موسكو، ١٩٨٥م، ص ٦٣

(*) أهم ما جاء في خط كلخانه: – أمر السلطان بالتجنيد الإجباري.

- القضاء على الرشوة التي كانت منتشرة في الدولة العثمانية.
- وعد السلطان بالاستمرار في الإصلاح عن طريق التنظيمات والقوانين.
- للمزيد انظر: سهيل صابان : المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض ، ٢٠٠٠م ، ص ص ١٠١–١٠٢..

(**) الخط الهمايوني اشتمل على عدة نقاط معظمها تناولت الشعوب والطوائف المسيحية من أهمها:

- إقرار امتيازات الطوائف غير الإسلامية.
- السماح للطوائف غير الإسلامية بالحرية في ممارسة شعائرها الدينية.
- إعلان المساواة في المعاملة بين جميع الطوائف.
- فسح المجال أمام كافة رعايا السلطان للمساهمة في خدمة الدولة.
- إنشاء محاكم للفصل في القضايا المدنية والسماح للأجانب بالتملك في الدولة.

للمزيد انظر: سهيل صابان، مرجع سابق، ص ١٠١ .

(٢) روبير مانتران: تاريخ الدولة العثمانية، ج٨، الفصل الثاني عشر، فترة التنظيمات، بقلم بول دومون، تعريب: بشير السباعي، دار الفكر للدراسات، القاهرة١٩٩٣م ، ص ١٢٧.

(٣) عبد الرزاق عبد الرزاق عيسى: التنصير الأمريكي في بلاد الشام ١٨٣٤ – ١٩١٤م، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ٢٠٠٥م، ص ٨٧ .

(٤) محمد عصفور سلمان الأموي : حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي ١٨٣٩ – ١٩٠٨م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٢٠٣ – ٢٠٤ .

(٥) هنري مورغنتو : مذكرات سفير أمريكا في الآستانة ، ترجمة : فؤاد صروف ، مطبعة المقطم ، القاهرة ، ١٩٢٣م ، ص ٤٤

(*) معاهدة كوتشوك قينارجه ١٧٧٤م: عقدت هذه المعاهدة بين الدولة العثمانية وروسيا بعد انتصار روسيا في عهد القيصرة كاترين والسلطان عبدالحميد الأول: للمزيد انظر: محمد فريد بك: تاريخ الدولة العثمانية العلية، تحقيق: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ط ١، دار النفائس، بيروت، ١٩٨١ ، و ط ٢، تحقيق: إحسان حقي، ١٩٨٣م ، ص٣٤١-٣٤٢.

(٦) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج١،٢، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٢م ، ج١، ص١٩٦.

(٧) عبد العزيز الشناوي: المرجع السابق ، ص ٢١٩.

(٨) عبد الرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية ١٦٨٧-١٨٧٨م، مسألة البحر الأسود والأزمة البلقانية، مجلة تاريخ العرب والعلم، الأعدد: ٣٣ ، ٣٤ ، ٨٩ ، ٨٠ ، بيروت، ١٩٨٥م ، ص ٢٥٥ .

(٩) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج١، مرجع سابق ، ص ٢٢٢.

(١٠) أحمد نور النعيمي: العلاقات التركية الروسية، دراسة في الصراع والتعاون، ط ١، دار زهران للنشر، الأردن، ٢٠١١، ص ٨٦ .

(١١) معاهدة التجارة والملاحة بين الدولة العثمانية والولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٣٠م.

(١٢) سحر عباس خضير: سياسة الولايات المتحدة تجاه تركيا ١٩١٧-١٩٢٣م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠١م .

(١٣) عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج١، مرجع سابق، ص ٢٨٠ .

(١٤) معاهدة التجارة والملاحة بين الدولة العثمانية والولايات المتحدة عام ١٨٦٢م: سلوى سعد الغالبي، العلاقات العثمانية الأمريكية ١٨٣٠ – ١٩١٨م، مكتبة مدبولي القاهرة، ١٩٠٣م، ص ١١٢.

(١٥) دكستر بركنس: فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة وتحليل، ترجمة: حسين عمر، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢م ، ص ٨٩ .

(١٦) علي حسون: الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، ط ١، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٨٠م، مرجع سابق، ص ص ٢٩-٣٠ .

(١٧) هشام صبحي إبراهيم المهداوي: المصالح الروسية والنمساوية والمجرية في البلقان ١٨٧٨-١٩١٤م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٢٠م، ص ٢١٩ .

(١٨) شيباردكلاو: الأساس الاقتصادي للحضارة الأمريكية، ترجمة: أحمد حلمي حجاج، تقديم: محمد علي رفعت، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٥م، ص ٣٠٤-٣٠٥ .

(١٩) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم: بداية الامتيازات الأمريكية في الشرق الأوسط، مجلة الدارة، الرياض، عدد١، يوليو ١٩٨٢م، ص ٤٦ .

(٢٠) يوسف إبراهيم الجهماني: تركيا والأرمن، سلسلة ملفات تركية، سوريا، ط١، دمشق، دار حوران للطباعة والنشر، ٢٠٠١م، ص ١٤٥ .

(٢١) سلوى سعد الغالبي: مرجع سابق، ص ٤٠٧

(٢٢) هاشم سوادي هاشم السوداني: العلاقات الأمريكية العثمانية ١٩٠٨-١٩٢٠م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٢م، ص ٢٤٥ .

(٢٣) أرنست رامزور: مرجع سابق ، ص ٣٠٥ .

(*) أبراهام لنكولن: ولد في ١٢ فبراير١٨٠٩م، وكان الرئيس السادس عشر للولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ١٨٦١-١٨٦٥م، ومن أشهر إنجازاته القضاء على الحرب الأهلية الأمريكية وقتل في ١٥ أبريل على يد الممثل الأمريكي جون ويلكس بوث. للمزيد انظر: عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين: تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٢م، ص ١١٣ - ١١٦..

(٢٤) نيفتر وهنري ستيل كوماجر: موجز تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: محمد بدر الدين خليل، الدار الدولية للنشر، القاهرة ١٩٨٣م، ص ٢٣٣.

(**) وليم هنري سيوارد: رجل دولة أمريكي ولد في نيويورك وتخرج من كلية يونين حاصلاً على شهادة القانون وعين وزير للخارجية (١٨٦١-١٨٦٩) تحت رئاسة إبراهام لنكولن واندرو جونسون..

(٢٥) R. R. U. S., ١٨٦١, Mr Brown To Mr Sewars ، Constantinople ،May ٢٩, ١٨٦١, P. ٣٨٩.

(٢٦) Ibid; Mr Brown to MR Sewars ،constantinople ،July ١٧, P. ٣٩١.

(٢٧) محمد محمود السروجي: سياسة الولايات المتحدة الامريكية الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ٢٠٠٥م ، ص ٥١.

(٢٨) نفس المرجع السابق، ص ٥٢.

(٢٩) F. R. U. S, ١٨٦٢, Mr. Morris To Mr. Seward, Constantinople, March ٢٦, ١٨٨٢, P.٧٨٨.

(٣٠) توماس بريستون: العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، ١٧٨٤ – ١٩٧٥م، ترجمة ونشر: دار طلاس، دمشق، ١٩٨٥م، ص ٦٣ .

(٣١)نيفتر وهنري ستيل كوماجر: موجز تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: محمد بدر الدين خليل، الدار الدولية للنشر، القاهرة ١٩٨٣م ، ص ٢٤٢ .

(٣٢) سالاراوس ويوسف إبراهيم الجهماني: تركيا وأمريكا، مرجع سابق، ص ١٢١ .

(٣٣) لينوار تشامبرز رايت: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر ١٨٣٠-١٩١٤م، ترجمة فاطمة علم الدين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧م، ص ٩٤.

(٣٤) رأفت غنيمي الشيخ: أمريكا والعلاقات الدولية، دار عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٩م، ص ٩٢.

(٣٥) عبد العزيز نوار ومحمود جمال الدين: تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة،٢٠١٢م ، ص ١٢١.

(٣٦)محمد محمود السروجي: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين، مركز الإسكندر للكتاب، الإسكندرية، ٢٠٠٥م ، ص ١٠٤ .

(٣٧) خالد محمد نعيم: الجذور التاريخية لإرساليات التنصير الأجنبية(١٧٥٦-١٩٨٦م) دراسة وثائقية، كتاب المختار، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ١٢٥.

قائمة المصادر والمراجع

١- أحمد نور النعيمي: العلاقات التركية الروسية، دراسة في الصراع والتعاون، ط ١، دار زهران للنشر، الأردن، ٢٠١١

٢- بوندار يفسكي : الغرب ضد العالم الإسلامي، ترجمة: إلياس شاهين، د/ت، موسكو، ١٩٨٥م

٣- توماس بريستون: العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، ١٧٨٤ – ١٩٧٥م، ترجمة ونشر: دار طلاس، دمشق، ١٩٨٥.

٤- خالد محمد نعيم: الجذور التاريخية لإرساليات التنصير الأجنبية(١٧٥٦-١٩٨٦م) دراسة وثائقية، كتاب المختار، القاهرة، ١٩٨٨م

٥- دكستر بركنس: فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة وتحليل، ترجمة: حسين عمر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٢م

٦- رأفت غنيمي الشيخ: أمريكا والعلاقات الدولية، دار عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٩م

٧- روبير مانتران: تاريخ الدولة العثمانية، ج٨، الفصل الثاني عشر، فترة التنظيمات، بقلم بول دومون، تعريب: بشير السباعي، دار الفكر للدراسات، القاهرة١٩٩٣م.

٨- سحر عباس خضير: سياسة الولايات المتحدة تجاه تركيا ١٩١٧-١٩٢٣م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠١م.

٩- سلوى سعد الغالبي، العلاقات العثمانية الأمريكية ١٨٣٠ – ١٩١٨م، مكتبة مدبولي القاهرة، ١٩٠٣م

١٠- سهيل صابان : المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض ، ٢٠٠٠م

١١- شيباردكلاو: الأساس الاقتصادي للحضارة الأمريكية، ترجمة: أحمد حلمي حجاج، تقديم: محمد علي رفعت، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٥م.

١٢- عبد الرزاق عبد الرزاق عيسى: التنصير الأمريكي في بلاد الشام ١٨٣٤ — ١٩١٤م، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ٢٠٠٥م.

١٣- عبد الرؤوف سنو: العلاقات الروسية العثمانية ١٦٨٧–١٨٧٨م، مسألة البحر الأسود والأزمة البلقانية، مجلة تاريخ العرب والعلم، الأعدد: ٣٣ ، ٣٤ ، ٨٩ ، ٨٠ ، بيروت، ١٩٨٥م

١٤- عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين: تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٢م.

١٥- عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج١،٢، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٢م

١٦- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم: بداية الامتيازات الأمريكية في الشرق الأوسط، مجلة الدارة، الرياض، عدد١، يوليو ١٩٨٢م.

١٧- عبد العزيز نوار ومحمود جمال الدين: تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة،٢٠١٢م.

١٨- علي حسون: الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، ط ١، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٨٠م.

١٩- لينوار تشامبرز رايت: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر ١٨٣٠-١٩١٤م، ترجمة فاطمة علم الدين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧م.

٢٠- محمد عصفور سلمان الأموي : حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي ١٨٣٩ -١٩٠٨م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٢٠٣ – ٢٠٤ .

٢١- محمد فريد بك: تاريخ الدولة العثمانية العلية، تحقيق: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ط ١، دار النفائس، بيروت، ١٩٨١ ، و ط ٢، تحقيق: إحسان حقي، ١٩٨٣م

٢٢- محمد محمود السروجي: سياسة الولايات المتحدة الامريكية الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ٢٠٠٥م.

٢٣- نيفتر وهنري ستيل كوماجر: موجز تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: محمد بدر الدين خليل، الدار الدولية للنشر، القاهرة ١٩٨٣م

٢٤- هاشم سوادي هاشم السوداني: العلاقات الأمريكية العثمانية ١٩٠٨-١٩٢٠م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٢م

٢٥- هشام صبحي إبراهيم المهداوي: المصالح الروسية والنمساوية والمجرية في البلقان ١٨٧٨-١٩١٤م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٢٠م.

٢٦- هنري مورغنتو : مذكرات سفير أمريكا في الآستانة ، ترجمة : فؤاد صروف ، مطبعة المقطم ، القاهرة ، ١٩٢٣م

٢٧- يوسف إبراهيم الجهماني: تركيا والأرمن، سلسلة ملفات تركية، سوريا، ط١، دمشق، دار حوران للطباعة والنشر، ٢٠٠١م.

٢٧- R. R. U. S., ١٨٦١, Mr Brown To Mr Sewars ، Constantinople ،May ٢٩, ١٨٦١.

٢٨- Mr Brown to MR Sewars ،constantinople ،July ١٧.

٢٩-F. R. U. S, ١٨٦٢, Mr. Morris To Mr. Seward, Constantinople, March ٢٦, ١٨٨٢.